الثورة الثلاثاء 24 ربيع الأول 1434هـ -5 فبراير 2013م العدد (17610)

التأمينات في ضوء التطورات الديمغرافية

ياسين الحمادي

للمظاهر والتطورات الديمقراطية تأثيرها الواضح على السياسية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية كما أن تزايد أعمار السكان إنما هو أمر قديم العهد سيفرض نفسه على أوروبا الغربية أثناء العقود الثلاثة القادمة بما يزيد من مشكلات تمويل وإعادة تنظيم جهاز توفير المساعدات الطبية والرعاية بالمستشفيات، بالإضافة إلى مساعدات التقاعد وتكاليف المعاشات وقد أصبحت الصحة وكبر السن من الموضوعات التي تثير اهتماماً رئيسياً في الدول التقنية قبل غيرها من الفقيرة النامية.

إن السياسة الاجتماعية والتأمينية لم تصل إلى بؤرة الاهتمام الكامل بها بعد ولكن معدل المواليد يعتبر منخفضاً إلى درجة أن بنية السكان والاتجاهات الديمغرافية تؤدي إلى أحداث فجوة في مستويات السكان مع تحفظات قليلة نسبياً.

ويدرك الأخصائيون هذا الأمر جيداً ولكن غالباً ما لا تدرك السلطات هذا الأمر حيث يبدو أن متناقصاً ظاهرياً من حيث أن معدل المواليد المنخفض جداً سوف يكون السبب الرئيسي في تزايد أعمار السكان ذلك أن الانخفاض في عدد المواليد يقلص من الجزء السفلي من قاعدة السن الهرمية في حين أن تزايد الأعمار يوسع من قيمة الهرم فلم تعد الأجيال تتابع وسوف يكون المستوى المستقبلي لتزايد أعمار السكان عالياً من انخفاض معدل المواليد ومنذ فترة الركود الاقتصادية في السبعينيات والبطالة تتزايد وصار هناك نفور من عملية السماح بالهجرة وهكذا فإن تغير الموقف تجاه التكاثر ووضع المرأة بوجه عام هي العوامل الوحيدة التي يبدو أنها قادرة في الوقت الحاضر على ردم الفجوة السكانية.

ولا شك أن القلق الناشئ من هذه الاتجاهات الديمغرافية المتنبأ بها يحفز على اتخاذ سياسة اجتماعية وتأمينية نشطة وإجراءات لتأمين الحقوق المتساوية والمرتبة المتساوية للنساء فيما يتعلق بظروف العمل وتوفير الضمان الاجتماعي وبلغة أخرى فإن السياسة الاجتماعية تعتبر واحدة من وسائل تغيير الاتجاه السائر نحو زيادة أعمار السكان.

وإننا لا نستطيع أن نقرر سلفاً ما يحدث في المستقبل ومن الصعب أن نقوم بذلك وهذا لا بد أن يركز على اتجاهات مقبولة ظاهرياً وبشكل أساسي على القيم الاجتماعية التي لا يمكن التنبؤ بها باستخدام المعايير العقلانية بالإضافة أن ذلك فإن الاتجاهات تعتمد على متغيرات كثيرة وهذه المتغيرات تتفاعل داخل النظام المعقدة وإلى حد ما يمكن حساب التطورات الديمغرافية ويمكن أن تسهم هذه الأنشطة المرجعية التي تعتبر مقيدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتأمينية.

وتتميز التأمينات الاجتماعية بأهمية خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فعلى الصعيد الاجتماعي يقوم التأمين الاجتماعي برعاية الفئات العاملة ومكافحة الفقر وحماية الإنسان وإعادة توزيع الطبقات الاجتماعية توزيعاً عادلاً وإحلال التكافل الاجتماعي محل الفردية في العلاقات الإنسانية وتأكيد فضيلة العمل وتنمية الأخلاق المهنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي يقوم التأمين الاجتماعي بتأمين دخل معين للفرد عندما ينقطع دخله بسبب إصابات العمل والشيخوخة والموت والمرض والعجز وبتغطية الأبعاد العائلية والنفقات الاستثنائية وارتبط فكرة الضمان والتأمين الاجتماعي منذ نشأتها بفكرة الخطر وفكرة الأمان، ففي مواجهة الأخطار التي تهدد الإنسان نشوء لديه الشعور بالحاجة إلى الأمان وكان الخوف من هذه الأخطر والرغبة في تحقيق الأمان هما الدافع إلى قيام التأمين الاجتماعي لأمان وطمأنينة النفس وزوال الخوف وكلمة اجتماعي تعني إضافة الالتزام كفالة الأمن للجماعة والتأمينات هي الحماية التي يوفرها المجتمع لأعضائه من خلال سلسلة من القياسات العامة للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث من خلال فقد الدخل بسبب المرض أو إصابة العمل والشيخوخة أو الوفاة أو العجز وغيرها من المخاطر.

التفتيش التأميني

عبدالله الورد

التفتيش هو إحدى الركائز الرئيسية التي يستند إليها نظام التأمينات في مختلف المنطقة وتطوير كفاءات المفتشين وكذلك التنفيذ الكامل للتبعات القانونية المنصوص عليها في التعامل مع حالات التهرب.

تعزيز القاعدة البيانية التي تسند إليها عملية التفتيش عبر تنظيمات داخلية تشمل التعريف بالبنية الآلية في وظائف الإدارة العامة للتفتيش وتوفير قاعدة بيانات خاصة بهذه الإدارة ترتبط مباشرة ببيانات الاشتراكات وحسابات العملاء المحفوظة في النظام الآلي أو يفترض أن يكون ذلك.

زيادة عدد المفتشين وتعزيز حوافز الأداء.

توفير برامج التدريب الملائمة لتطوير كفاءة المفتشين استناداً إلى تحليل دقيق لاحتياجات التأهيل وعلى النطاق الأوسع تسهم العوامل التالية في دعم وظيفة التفتيش والتمهيد لنجاحها:

تعاون الجهات الأخرى ذات العلاقة في توفير البيانات المتصلة بأرباب الأعمال والالتزام بالطلب القانوني والخاص بضرورة استيفاء التسجيل في المؤسسة وحيازة البطاقة التأمينية كشروط أساسية للمشاركة في العقود والمناقصات الحكومة والحصول على مستحقات المقاولين وأصحاب الأعمال عامة.

وفي هذا الصدد ننوه تحديداً بأهمية تطوير التبادل الالكتروني للبيانات الايرادية بين المؤسسة وبين الجهات المعنية حيث أن غايات التفتيش في المؤسسة تلتقي مع متطلبات التفتيش لدى أطراف أخرى ومن هذه البيانات الآتي:

حجم ومدة العمالة.

قيمة الأجور والمرتبات الممنوحة لكل عامل على حدة.

قيمة وأصناف المزايا العينية الممنوحة لكل عامل على حدة.

فضلاً عن كون هذا التنسيق يؤمن التكامل بين الجهات الايرادية وبالتالي يخدم إحدى الأهداف الملحة لبرنامج الإصلاح المالي والإداري فإنه أيضا يوفر وسيلة ناجحة للكشف عن حالات التهرب ويعد بتحقيق زيادة إيرادية أكيدة لصندوق التأمينات .. وتستمد هذه الخلاصة صدقها من كونها الأساليب التي يلجأ إليها المتهربون من أرباب العمل للتنكر من حيث:

التهرب من المساهلة التأمينية يقتضي ادعاء تزييف البيانات لتعكس حجماً محدوداً من العمالة وبالتالي قصر الالتزام المالي على اشتراكات تأمينية تقل عن العدد الحقيقي للعمال.

من هو المفتش:

هو الموظف المفوض خطيا من المدير العام بالتفتيش.

ما هي صلاحيات المفتش:

- دخول منشآت أصحاب العمل أثناء الدوام الرسمي لها لغايات التفتيش.
- الاطلاع على كافة الوثائق والسجلات والمحررات التي تتعلق بالعاملين من حيث:
- اعدادهم وأسمائهم.
- حواراتهم الشهرية واليومية.
- تاريخ التحاق كل منهم بالعمل.
- السيرة الوظيفية والسيرة المرضية لكل منهم.
- سجلات الدوام.
- أية وثائق أخرى تتعلق بتنفيذ أحكام القانون.
- الحصول على نسخ من أي وثائق تم الاطلاع عليها وتتعلق بتنفيذ احكام القانون.
- التحقق من أي موضوع يتعلق بتنفيذ احكام القانون أو بمخالفة أي من احكامه منها.
- التحقيق الميداني مع العاملين بقصد تنفيذ القانون على نحو سليم.
- التفتيش والتحقيق لغايات التحقق من استمرار صرف المنافع التأمينية.

استحقاق معاش التقاعد

●،، يستحق المؤمن عليه معاشاً تقاعديا في إحدى حالات التقاعد التالية:

عند إكمال المؤمن عليه «٣٥» خمساً وثلاثين سنة كاملة خدمة فعلية.

وإذا تقاعد المؤمن عليه بناء على طلبه بعد إتمام الرجل «٣٠» سنة خدمة فعلية والمرأة «٢٥» سنة خدمة فعلية مهما كان سن المؤمن عليه.

وإذا تقاعد المؤمن عليه بناء على طلبه بعد إتمام الرجل «٢٥» خمساً وعشرين سنة خدمة فعلية، وبعد بلوغه سن «٥٠» والمرأة بعد إتمامها عشرين سنة خدمة فعلية وبعد بلوغها سن السادسة والأربعين.

وتقاعد المؤمن عليه لبلوغ الرجل سن الستين ومدة خدمته الفعلية خمس عشرة سنة كاملة وبلوغ المرأة «٥٥» الخامسة والخمسين ومدة خدمتها «١٠» عشر سنوات كاملة.

وعند إكمال المؤمن عليه «٢٥» خمساً وعشرين سنة خدمة فعلية إذا كان انتهاء الخدمة بقرار تأديبي أو بحكم قضائي.

وعند انعدام اللياقة الصحية للمؤمن عليه نتيجة إصابة عمل ترتب عنها عجز كلي مستديم بمقتضى قرار من الجهات الطبية المختصة ومهما كانت مدة خدمته.

وعند وفاة المؤمن عليه لأي سبب كان ومهما كانت مدة خدمته.

ويكون التقاعد إلزامياً في الحالات التالية:-

بلوغ المؤمن عليه سن «٦٠» للرجل والمرأة «٥٥» سنة.

وإكمال المشمولين بأحكام هذا القانون مدة خدمة فعلية قدرها «٣٥» سنة كاملة اذا انتهت خدمة المؤمن عليه في غير الحالات المذكورة في المادة«١٩» يستحق مكافأة نهاية خدمة وفقاً للمادة «٢٤» من هذا القانون وتصرف في الاحوال الآتية:-

- الخروج نهائياً عن نطاق قوانين التأمينات السارية.

وهجرة المؤمن عليه خارج الجمهورية.

- استقالة المؤمن عليه لمرافقة الزوج المهاجر أو لرعاية الأسرة أو للزواج.

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالتنسيق بين وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري والهيئة التعاقد أو إعادة تعيين المتقاعد إذا كان قادراً على العمل واقتضت الضرورة ذلك وبحد أقصى خمس سنوات ويراعى مايلي:-

إذا كان تقاعده تم بعد إتمامه «٣٥» سنة خدمة فعلية جاز له الجميع بين أجره الجديد ومعاشه التقاعدي ولايستقطع من أجره الاشتراكات المقررة في هذا القانون ولايستحق عن مدة خدمته اللاحقة أي مستحقات مقررة وفقا لأحكام هذا القانون.

إذا كانت مدة المتقاعد التي تم احتسابها لتسوية معاشه التقاعدي قبل إعادته للعمل تقل عن «٣٥» خمسة وثلاثين عاماً فيستقطع من أجره الجديد حصته في الاشتراك المقرر بالمادة «١٠» وتتحمل جهة العمل باشتراكاتها المقررة بالمادة «٩» من هذا القانون حتى بلوغ مدة الخدمة «٣٥»سنة أو بلوغ السن الإلزامي للتقاعد أيهما أقرب، ويوقف صرف المعاش التقاعدي عند إعادته للخدمة ويتم تسوية المعاش المستحق عن مدة الخدمة الجديدة ويضاف الناتج على المعاش السابق بحيث لايتجاوز مجموع المعاشين الأجر الكامل الأخير «المرتب الأساسي - البدلات».

شـــذرات

ومات سُعيد

ناشر العبسي

×مات سُعيد والموت حق لا ريب فيه . مات المناضل سُعيد بضم السين بهدوء دون ضجيج وبغير استعراض عنتريات الدور النضالي وهو الذي كان يفزع جند الاستعمار البريطاني اثناء معارك التحرير وترتعد فرائصهم لمجرد ذكر اسمه، وكانت الإدارة الاستعمارية قد رصدت الجوائز والأموال لمن يأتي به حياً أو ميتاً أو يرشد إلى مكان تواجده. هذا المناضل الصادق الذي دوخ الاستعمار البريطاني سبعة دوخات بعد المائة أو قل بعد الألف رحل عن هذه الفانية دون أن تضمن هيئة المناضلين والشهداء اسمه في كشوفات استحقاق المناضلين ولم نسمع عن نعيه من قبل منظمة المناضلين التي لا تفرق عن المناضلين الحقيقيين أي شيء ولم تكلف نفسها الوصول إلى هذه المعرفة.

×سُعيد بعد الاستقلال (الناجز) غادر عدن إلى قريته في الأعبوس يحرث تلك الأرض الجبلية في محاولة منه لاحيائها لكنها لم تأت له بهمها رغم ذلك ظل وفياً معها حتى آخر لحظة في حياته.

×عندما عرض عليه أحد أولاده الانتقال إلى المدينة للاستراحة رد عليه غاضباً راحتي الحقيقية مع (غبيرة والارض) ويعني بقرته التى تحرث ارضه.

×كان سُعيد يحب الناس كل الناس الكبار والصغار الرجال والنساء والناس يبادلونه المحبة بالمحبة والمودة بالمودة لذلك كان لا يتردد عن خدمتهم في أي وقت من أوقات النهار أو الليل.

×سعيد كان أكثر من حنين على الضعفاء والمحتاجين سيما كبار السن والاطفال اليتامى وكان يجود ما بيده ويؤثرهم على نفسه وأهل بيته.

×سُعيد عرفه الناس في قرى الأعبوس وقلّما تجد بالنادر جداً من لا يعرف هذا الاسم (العلم) ولسُعيد قصص كثيرة من الشهامة والمروءة والإيثار صار الناس يحيلها الآن بعد وفاته رحمة الله عليه.

×كان قد توفى سعيد في صنعاء ونقل الى قريته ومسقط رأسه بناء على وصيته وكانت السيارة التي نقلت جثمانه قد وصلت إلى القرية في الساعة الثانية بعد منتصف اليل بينما كان الأطفال قبل غيرهم يقلومون النوم وقسوة البرد الشديد ويشاركوا في دفنه وفاء منهم لمن احبهم واحبوه رحمة الله عليه واسكنه فسيح جناته.

تعز والحركة العمالية

×الأسبوع المنصرم صعدت الحركة العمالية في تعز والتي تضم أكثر من عشر نقابا عمالية في إطار القطاع الخاص من احتجاجاتها ومطالباتها في تحسين المستوى المعيشي للعمال وإعادة النظر في قانون العمل وقانون النقابات وقوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وغيرها من القوانين المتصلة بحياة العمال وأوضاعهم.

×والحقيقة كل ما طرحه الأخ العزيز/ عبدالسلام فرحان رئيس نقابة عمال وموظفي الشركة اليمنية للصناعة والتجارة (مصانع البسكويت والحلويات) والأخ يحيى رئيس نقابة مصانع الاسفنج والبلاستيك والأخ عمار علوان رئيس الحركة العمالية المضوية في الثورة الشبابية الشعبية السلمية في إطار تلك المطالب المعلنة محل إجماع الفعاليات النقابية عموماً وكل منظمات المجتمع المدني وتلك الأحزاب والتنظيمات السياسية المناصرة للخط الثوري ونهج التغيير وهو توجه نؤمن به حد اليقين وننتصر له نحن وكل جماهير الشعب الثائرة والواقة لفعل التغيير الحقيقي الشامل، خرجت الجماهير من أجله وضحى الشباب خصوصاً وكل أفراد المجتمع عموماً بدمائهم الزكية وقدموا أروحهم قرباناً في سبيل الخلاص من الظلم والاستبداد وطلباً للحرية والعدالة والإنصاف والمواطنة المتساوية وبناء أركان الدولة المدنية الحديثة القائمة على النظام والقانون والمؤسسات وانتصاراً لقيم الحق وصيانة الحقوق.

×ما لفت نظري مطالبة الأخوة في مجلس تنسيق نقابات عمال وموظفي القطاع الخاص والحركة العمالية الثورية ومن ورائهما اكثر من ٣٠ ألف عامل باشتراكهما في الحوار الوطني الشامل، وكان يفترض أن يتم هذا الأمر بصورة تلقائية كونه من الاستحقاقات الموضوعية والقانونية دون الحاجة إلى المطالبة باعتبار أن هناك من لا يخطي بنسبة ٢٠٪ من شعبيتهم قد حصل على حق التمثيل والمشاركة في الحوار الوطني وهذا ما أستغرب له تماماً ولهذا ندعو فخامة الاخ الرئيس/عبدربه منصور هادي بالتوجيه بإعادة النظر في آلية استحقاق التمثيل والمشاركة للفعاليات ومنظمات المجتمع المدني بما يؤدي الى منح الاكثر استحقاقاً للتمثيل والمشاركة كمجلس تنسيق نقابات عمال وموظفي القطاع الخاص في محافظة تعز وكذلك الحركة النقابية الثورية وذلك أدعى لإحقاق الحق واتباعه وإلا فعلى الدنيا السلام.

توعية ونصائح تأمينية

منح الأرقام التأمينية الآلية واصدار البطاقات التأمينية لموظفي وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط

عارف فيصل العواضي#

* .. يتم حاليا في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات استكمال إدخال بيانات الموظفين المدنيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط تمهيدا لإصدار البطاقة التأمينية.. وسيتم ذلك بشكل تدريجي حيث سيتم على نطاق جغرافي خلال عام ٢٠١٣م في كل أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وعدن والملاّ من خلال فروع الهيئة المنتشرة بهذه المحافظات المستهدفة بتطبيق النظام الآلي الجديد.

ثم سيتم التوسع والشمول باقي الموظفين في المحافظات الأخرى ومن هذا المنطلق أدعو كافة جهات العمل للمبادرة بالتجاوب مع الهيئة وتزويد فروع الهيئة بكافة بيانات الموظفين لديهم بشكل متكامل حسب النموذج الذي سيعمم على الجهات والتي تمكن الهيئة من إدخالها آليا ومنح رقم تأميني لكل موظف وإصدار بطاقة تأمينية له بموجب ذلك الرقم التأميني الذي سيكون عبارة عن رقم متسلسل غير متكرر على مستوى الجمهورية وسيكون هذا الرقم هو المميز الأساسي وسيكون التعامل بموجبه في كل مراحل العمل في كل جهات العمل مهما اختلفت حيث سينتقل مع الشخص أينما انتقل من جهة إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى وكذا بمرحلة التقاعد وحتى بعد الوفاة حيث سيتم صرف المستحقات التأمينية لأسرته بموجب ذلك الرقم ونتقال المعاش إلى الورثة بموجبه ولن يتغير ذلك الرقم مطلقا ولن يستبدل ولا يمنح لغيره مهما كانت الأسباب.

وكل ماهو مطلوب هو قيام جهة العمل بتوفير هذه البيانات مرة واحدة عند الطلب الأول مرة ثم موافاة فرع الهيئة المختص بالمتغيرات الوظيفية الشهرية وذلك بالحالات التالية عند أخذ إجازة بدون راتب أو الانتقال أو الاستقالة أو الفصل أو الوفاة أو تغيير مقدار الراتب.

وننوه أن هذا الإجراء سيمكن الهيئة من توثيق بيانات الموظفين أولا بأول آليا وسيتم التقاعد بموجبها ويمكن مستقبلا الاستغناء عن الملف الوظيفي كما ستتمكن الهيئة من صرف المستحقات التأمينية للمتقاعدين وأسرهم مباشرة فور تقديم الطلب.

كما أنها سوف تتيح لكل موظف الاطلاع على بياناته آليا من أية محافظة الأمر الذي سيحقق الشفافية وسيمكن كل موظف أن يعرف موعد تقاعده وصحة بياناته وتمكينه من تصحيح بياناته أولا بأول إذا كان هناك أية أخطاء سواء خطأ إدخال البيانات أو خطأ من قبل جهة عمله أثناء تزويد الهيئة بتلك البيانات.

ولهذا نهيب بالجميع الالتزام بتقديم تلك البيانات عند الطلب الأول مرة دون تردد ثم المتغيرات الشهرية فهذا هو حق للجميع وهو الطريق الوحيد لضمان تدفق البيانات وتوثيقها آليا شهريا أولا بأول والخروج من دائرة التخلف الإداري الذي نعيشه في مختلف جهات العمل وتصحيح الواقع وتطويره لنتمكن من اللحاق بركب الحضارة كما هو متبع في دول العالم.

* وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لقطاع التوسيات والمعاشات.